مقدمة

في إطار من الوعي الذي فرضته ثورة ٢٥ يناير، انتظر المجتمع المصري موازنة ما بعد الثورة، ليرى فيها طموحاته، من الحرص على الموارد العامة، وحسن تخصيص الإنفاق العام، في إطار من الشفافية، وبما يبرز سياسة مالية جديدة تحقق العدالة الاجتماعية، وتعيد للدولة دورها الاقتصادي المسلوب، وتساهم في بناء قطاع خاص منتج، يعمل على توطيد عرى التنمية. ولكن الموازنة أتت مخيبة للآمال، فلم يلحظ المجتمع تغيرًا في السياسات التي تبنتها حكومات مبارك من قبل، وحرص واضعي السياسة المالية على تلبية بعض المطالب الفئوية، والترضية السياسية قصيرة الأجل.

الجميع بعد الثورة يعلم أن عجلة الإنتاج قد تباطأت، وأن موارد مهمة للموازنة العامة قد تأثرت مع نهاية العام المالي ٢٠١٠/ ٢٠١١، إلا أن هذا التأثير سوف يكون محدودًا للغاية في موازنة ٢٠١١/ ٢٠١٢، ومن هنا كان المتصور أن يتم العمل وفق موازنة عام ٢٠١٠/ ٢٠١١، مع إعادة النظر في بنودها وإعادة هيكلتها، من خلال بنود مهمة مثل الأجور،

والدعم، ومخصصات الرئاسة ومجلسي الشعب والشورى، وإيرادات الصناديق الخاصة، والمتأخرات الضريبية. ولكن شيئًا من هذا لم يُلتفت إليه أو يتم العمل به، وكأن إعداد موازنة جديدة عمل مقصود لذاته، فكانت الموازنة الجديدة، التي جعلت من الاقتراض من الخارج أبرز نجاحاتها، من خلال اتفاق مع الصندوق والبنك الدوليين، ومؤسسات دولية وإقليمية أخرى. في حين أن اللجوء للاقتراض هو أسهل الطرق لمن يريد ألا يعمل بجد واجتهاد في توفيق أوضاعه الداخلية، إلا أن هذا التوجه بالاقتراض من المؤسسات الدولية لم يكتب له النجاح؛ حيث رُفض مشروع الموازنة في صورته الأولى من قبل المجلس العسكري والمجتمع، ليعاد النظر فيه، وتعلن مصر عن عدم خوضها غمار الاقتراض من الخارج مرة أخرى. وكذلك عظم واضعو الموازنة من حجم المنح من الدول العربية والأجنبية، في الوقت الذي يعلنون فيه، أنهم لم يجدوا في هذا الصدد شيئًا على أرض الواقع، وأن ما أعلن مجرد وعود من دول عربية وأجنبية.

ومن اللافت للنظر أن وزارة المالية عقدت اجتماعات متعددة سواء بمقر مجلس الوزراء، أو داخل ديوان الوزارة، دون أن تقدم للمجتمعين الخطة العامة للدولة، والتي تعتبر الموازنة مجرد ترجمة مالية لها، ففي حين دعا وزير المالية للاجتماعات العامة لمناقشة الموازنة، نقلت وسائل الإعلام بعدها بأسبوعين ملامح الخطة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١١/ ٢٠١٢، وكأن الوزارتين تعملان كل في واد. فالعرف التشريعي والسياسي أن

تقدم الحكومة وثيقتي الخطة والموازنة في آنٍ واحد، وهو ما لم نجده في أداء وزارتي المالية، والتخطيط والتعاون الدولي. وحتى مجرد حضور وزيرة التخطيط والتعاون الدولي لم يكن ملحوظًا في مناقشات الموازنة العامة للدولة، سواء في مجلس الوزراء أو في ديوان وزارة المالية.

كان المنتظر من حكومة تسيير الأعمال، أن يكون لها أداء تقشفي يلحظه رجل الشارع، ويجد أثره في الموازنة الجديدة، ليرى إلى أي حد تم الترشيد في الإنفاق الحكومي، سواء في شراء السيارات أو الأثاث، أو رواتب العاملين بمكاتب الوزراء، أو بدلات السفر والاجتماعات، ولكن رجل الشارع وجد موازنة تحمل إليه نفس سمات موازنات ما قبل الثورة، من عجز وديون، ومحاباة للأثرياء من خلال دعم الطاقة، وأيد مرتعشة تجاه السياسة الضريبية. فأصبح لسان حال رجل الشارع يقول، الثورة لم تخرج من ميدان التحرير، ولا أمل في تحسين الوضع الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن تعديلات قانون الموازنة العامة في مصر، التي تمت في عام ٢٠٠٥، ألزمت واضع الموازنة بأن يتبع نظام موازنة الأهداف والبرامج، خلال خمس سنوات، وهو ما تم بصورة ورقية في موازنة عام ٢٠١٠/ ٢٠١١، فإننا لم نجد لاتباع الموازنة الجديدة لنهج الأهداف والبرامج أي أثر يذكر، ومن ثم فلا نستغرب أن نجد نفس الأداء السيئ في كافة مؤسسات الدولة؛ لأن التمويل المقدم من قبل الموازنة لن تتم مراجعته إلا في إطار الصورة الرقمية العقيمة، لموازنة الإنفاق والبنود، أي نجد أنفسنا أمام تمويل بلا مسئولية.

وحتى يكون المواطن المصري بعد الثورة، على هدى مما تحمله لنا الموازنة الجديدة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نقدم تحليلًا لبنود هذه الموازنة، من خلال أرقامها الواردة والمنشورة على موقع وزارة المالية. آملين أن تتم مراجعة هذه الموازنة لتسلك طريقًا يتفق وطموحات شعب يعاني نحو نصف سكانه من الفقر، ونحو ٢٥ ٪ من شبابه من البطالة، وتردي في الخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم، راجين أن يضع هذا الشعب قدمه على طريق النهضة، الذي لا يزال يعيش حلمه، ونسأل الله أن يحياه واقعًا في القريب العاجل.